

النباۃ العامۃ

٦٦٦٥

## شهادة من واقع حدول الجنة

فى القضية رقم ٢٥٦ لسنة ٢٠١٣ المحكمة الدستورية جنح مصر الجديدة

بعد الاطلاع على الطلب المقدم من : مكيلا المركب  
بشأن إعطائه شهادة من واقع الجدول في القضية عالية

تبين أن القضية المذكورة مقيدة ضد : براهيم رمزي

المدعى بالحق المدني:

John Smith

الله يحييكم

هذا قد حررت هذه الشهادة بناءً على طلب الطالب بعد تصريح السيد  
الأستاذ / رئيس النيابة وبعد سداد الرسم المقرر جنديهان وخمسة وستون  
قرشاً بالقسمة رقم ٩٥٩ هـ (١٤٢١/١١) وسلمت إليه تحت  
رقم ٢٩٥٢ لسنة ٢٠٠ صدور مقرر الجديدة.

ليس القلم الجناني

## قلم الصور

## موظفو الجدول

## محكمة مصر الجديدة

حكم

باسم الشعب

بجلستها العلنية المنعقدة في يوم ٢٠٠٢/٠٨/٢٠١٢ الموافق

برئاسة السيد الأستاذ / الصلوي صابر (رئيس المحكمة)والسيد الأستاذ / صطفى محمود وكيل النيابة

والسيد / عبد الرحيم ابراهيم (أمين السر)

أصدرت الحكم في القضية رقم ٣٦٦ لسنة ٢٠٠٢ جنح قسم مصر الجديدة .

المدعي بالحق المدني بلطفه ابراهيم .. بمبلغ .. ١٠٠٠٠٠٠ يورو بموجةراصي بر جورج ميللر

بعد سماع المرافعة الشفوية وطلبات النيابة العامة والاطلاع على الأوراق .

حيث أن واقعة الجنحة تتحصل في أن المدعي بالحق إقامها بطريق الادعاء المباشر بموجب صحيفة موقعة من محام مودعه قلم كتاب المحكمة وعلمه قانوناً للمتهم ولنيابة العامة في ختامها الحكم على المتهم بتوقيع العقوبة المنصوص عليها بالمادة ٣٦٦ لـالقانون الجنائي والزامه بان يؤدي له مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ يورو . على سبيل التعويض المدني التوفيق والمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة .

وقال شرعاً لدعواه أن المتهم أصدر في ١٩٧١/١٩٦٤ رقم ١٩٦٤

عدد ..... شيك

مسحوبين على بنك بلطفه ابراهيم فرع الجيزة ..... وبالتقدم لصرفهم أفاد البنك بلطفه ابراهيم ومن ثم يكون المتهم قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٦٦ لـالقانون الجنائي . وأنه اضطر من فعل المتهم يستحق عنه تعويض مؤقت الامر الذي حدا به إلى إقامة هذه الدعوى للقضاء له بالطلبات سالفة البيان .

وحيث أنه بجلسه ٢٠١٢/٠٨/٢٠١٢ مثل المدعي بالحق المدني بوكييل محام وقدم حافظة مستندات طويت على أصل الشيك وافادة البنك سندًا الجنحة .

وحيث أن المتهم اعلن قانوناً ولم يحضر فيجوز الحكم في غيبته عملاً بالمادة ٢٣٨ / ١ اجراءات جنائية .

وحيث أن من المقرر بنص المادة ٥٣٤ / ١ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ إنه يعاقب بالحبس وبغرامة لا تجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب عمداً أحد الأفعال الآتية (أ) إصدار شيك ليس له مقابل وفاء قابل للصرف (ب) استرداد كل الرصيد أو بعضه أو التصرف فيه بعد إصدار الشيك بخطأ يصبح الباقى لا يفى بقيمة الشيك (ج) اصدار أمر للمسحوب عليه بعد صرف الشيك فى غير الحالات المقررة قانوناً (د) تحرير شيك أو التوقيع عليه بسوء نية على نحو يحول دون صرفه .

رئيس المحكمة

أمين السر

ومن المقرر في قضاء محكمة النقض أن جريمة [عطاء شيكات بدون رصيد تتحقق بمجرد [عطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتنتفع عليه العدالة القانونية التي أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره اداة وفاء تجريي مجرد التفود في المعاملات ولا عبره بعد ذلك بالأسباب التي دفعت لإصدار الشيك لاتها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ما دام الشارع لم يستلزم نيه خاصة لقيام هذه الجريمة [الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٥٥ في جلسه ٢٨/٢/١٩٨٥] ان ركن المندم الجنائي في جريمة إعطاء شيك لا يقابل رصيد قائم وقابل للسحب يتواافق لدى الجنائي بعطاءه الشيك وهو يعلم بأنه ليس له رصيد قائم وقابل للسحب [الطعن رقم ١٧٤١ لسنة ٢٠ جلسه ١٥/١/١٩٥١]

اما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على حافظة مستندات المدعي المدني أن المتهم أصدر له بتواريخ

ANS 11/14 (C-2/1/19)

مسحوبين على بنك الكريدي ... فرع الجيزة ..... ولم يتم صرفهما من البنك المسحوب عليه مصروفها .. وكانت المحكمة تستخلاص من الشيك إفادة البنك أن المتهم أصدر للمدعى المتهم شيكاً مراجعاً به أسم مع علمه بذلك ومن ثم يكون المتهم قد ارتكب عمداً الفعل المسند إليه وقد ثبت اتهام أي حقه من الشيك إفادة البنك سنداً الجنحة و عملاً بالمادة ٤/٣٠٤ اجراءات جنائية يتبعين عقابه بال المادة ١٥٢ فقرة ..... من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مع الزامه بالعصراف الجنائية سنداً بالمادة ٣١٣ اجراءات جنائية .

وحيث أنه عن الدعوى الجنائية فإنه لما كانت المحكمة قد انتهت في الدعوى الجنائية بوقوع الجريمة وثبتتها في حق المتهم وكان الخطأ اساسي مشترك بين الدعويين وذلت الضرر المطالب بالتعويض عنه ناشئ مباشرة عن الجريمة موضوع الدعوى الجنائية ومما لا شك فيه أنه لحق المدعى بالحق المدني (ضراراً من جرائها) متصل بها إصابة الشخص بالمسبب وكان المبلغ المطلوب مؤقتاً عن الضرار ومن ثم تقضي المحكمة للمدعى بالحق المدني بالتعويض المطلوب عملاً بالمادة ١٦٢٥ مدني مع إلزام المتهم بمصاريف الدعوى الجنائية شاملة اتعاب المحاماة

### فِلْمَهُذِهِ الْأَسْنَابِ

حكم: المحكمة غيابياً بحبس المتهم بـ[الإسم] سبعة أشهر مع الشغل وعقاله مـ[الإسم] جنيه لإيقاف التخلف والزاءه بالمضاريف الجنائية وبيان يوادي للمدعي بالحق مبلغ أـ[الإسم] جنيه على سبيل التعويض المدني التخلف وبمساريف الدعوي المدنية وخمسة جنيهات مقابل اتعاب المحاماه .

رئيس المحكمة

الأخرين السر

## بنك القاهرة

الادارة العامة للشئون القانونية

10

٢٦ - السيدة زينب - بور سعيد شارع

三九〇九三一三 - 三九〇九三一三

نیا پہ صہرا جدیرہ  
فہرست ۱۹۰۵ء  
مکمل لفظیات الحجۃ جلسمہ ۱۹۰۷ء  
رئیس النیاپہ

بناء على طلب بنك القاهرة (ش.م.م) ومركزه الرئيسي ٢٢ شارع عدلي - القاهرة - ويحظى قانوننا السيد الاستاذ / رئيس مجلس الادارة بصفته وموطنه القابو شارع زيد زيد ٢٧١  
شارع يورسعيدي - السيدة زينه - القاهرة .

شارع بيروت سعيد - السيدة زينب - القاهرة .

حکمة حضر

جنة مباشرة عن واقعة شيك  
بدون رسيد وتعويض موقت  
بعلم ٤٤١ رقم دينا على  
طلب الطالب تحت سلطنته

سیاست و اقتصاد

الكتاب

الى حيث اقامة قد انتقلت المحضر محكمة المحكمة المختصة

١) السيد / رامي ريمون ميشيل لكي - المقيم ٤٧ شارع المحضر الجديدة  
مخاطباً مع امتحانها بمصر بمقرها بالقاهرة

٢) السيد الاستاذ / رئيس نيابة مصر الجديدة بصفته ويعلن بمقتضى عطه بسرای النيابة بمحكمة مصر الجديدة الجزئية .

أعلنها بالاتى

٢٠٠٢/١/١٩ - بتاريخ اصدر المعلن اليه الاول لامر بنك القاهرة فرع ثروت شيكين بنكين بعملية  
٥٤٢٧٧٧٨ جم للشيخ الاول ، ٥٩٩٤٠٠ جم للثاني مسحوبا على البنك المصري الخليجي فرع  
الجيزة بجمالي ١١٤٢١٢٢٨ جم ( احد عشر مليون واربعمائة واحد وعشرين الف وسبعين  
ثانية وسبعين جنيها ) .

ويتقديم الشيكلن للبناد المسحوب عليه رفض صرف قيمته وافتاد بعبارة الرضيد غير كافى مما يتنى عدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب للشيكلن سالفي البيان .

وحيث ان فعل المعلن اليه الاول يشكل جريمة اصدار شيك بدون رصيد والمعاقب عليها بالعاصتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات .

<sup>٤٠</sup> المعلن اليه الثاني، يصفه صاحب الحق في تحريك الدعوى العمومية .

٤٠	طراري
٥٠	اضياف
٦٠	نسبى
٧٥٥	نابك

وحيث ان البنكطالب قد اصابه اضرار مادية وادبية من جراء فعل المعلن اليه الاول فأثنى  
يطلب بتعويض مدنى موقت قدره ٢٠٠١ جم (الفين وواحد جنيه) والغرض من اختصاص سيادة  
المعلن اليه الثاني بصفته صاحب الحق في تحرير الدعوى العمومية .

ان المحضر سالف الذكر قد انتقلت في تاريخه اعلاه الى حيث اقامة ومقارعة المعلن اليها باعلنتيه بصورة من هذه الصحيفة وكلفتها بالحضور امام محكمة مصر الجديدة الجزئية دائرة الجنح والمخالفات الكائن مقراها بشارع مجمع محاكم مصر الجديدة شارع الحجاز مصر الجديدة الساعة الثامنة افرنكي صباح يوم الموافق ١١ / ٢٠٠٣ ليسمع المعلن اليه الاول الحكم عليهما بأقصى العقوبة المقررة طبقا لنوى المادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات لانه قد اعطاها بسوء نية للبنك طالب شيكين موضعين تفصيلا بمصدر الصحيفة لايقابلها رصيد قائم وقابل للسحب وقت استحقاقها وبأن يؤدي للبنك طالب مبلغ وقدره ٢٠٠١ جم ( الفين وواحد جنيه ) على سبيل التعويض المؤقت مع الزامها بالชำระ ومقابل اتعاب المحاماه .

طلب الطلاق  
محضر محكمة العزاء  
توجهت لاعلان المكتور ونظر في اهل المعمور  
سيعلن ذيجهة الادلة وسيغادر عنده بالسجل القانون  
وتحرر هذا المحضر بالذك مراجعا صورة الاعلان  
احضر بالسجل رقم ١٥  
صورة وردت  
١٩١٧

المحضر سالف الذكر قد انتقلت في تاريخه ب بصورة من هذه الصحيفة وكلفتها بالحضور عام الكائن مقرها بشارع مجمع محاكم مصر الجديدة صباح يوم الموافق ١١ / ٢٠٠٣ / ٢٠٠٣ المقررة طبقاً لنص المادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من الطالب شيكين موضعين تفصيلاً بصدر الصحيفة وبأن يؤدي للبنك طالب مبلغ وقدره ٢٠٠١ المؤقت مع الزامهما بالชำระ ومقابل اتعاب المحام مع حفظ كافة حقوق البنك طالب الأخرى .

وَاحِدَةٌ أَبْرَاجُهُمْ مُتَّسِعٌ

John W. Gandy

∴  $\angle A \approx \angle C$  and  $\angle B \approx \angle D$

✓ 1951